فى ندوة «كانت» مخصصة لبحث دور القطاع الخاص فى الاقتصاد:

محاكمة جديدة قديمة للبنوك

محمود عبدالعزيز

د.أحمد الغندور

د.نادر رياض

ماحدث فى هذه الندوة لم يكن متوقعا على الإطلاق لا عنوانها كان يشير لذلك.. ولا المشاركون فيها كان من الممكن أن يصلوا لهذه الدرجة من السخونة في المناقشة!

فقد كانت الندوة مخصصة لبحث مسئولية القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى كما يشير عنوانها.. وهو بالمناسبة عنوان هادئ مالوف.. تكرر كثيرا فى عشرات المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والنقاش.. لكن الغريب أن الندوة تحولت بقدرة قادر فى أغلبها من مناقشة دور القطاع الخاص إلى محاكمة القطاع المصرفى، وتوجيه الاتهامات تلو الاتهامات له..!

وقد جاءت الاتهامات من جانبين.. جانب يمثله فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات السابق وأحد كبار رجال الصناعة فى مصر ورئيس جمعية رجال الأعمال المصرية البريطانية والذى أكد أن الكل كان يعرف بفساد إدارات الائتمان بالبنوك وكان يعلم نسب الرشوة التى كان يجب دفعها للمسئولين فيها لتسليم أموال البنوك لمن لا يستحقها، حتى وصلت هذه النسب في بعض الأحيان إلى 50٪ من قيمة القرض!!

الجانب الثانى وكان يمثله محمود عبدالعزيز، أحد الذين تدرجوا فى العمل المصرفى منذ بدايته حتى وصل إلى أرفع المناصب فيه، حيث رأس أكبر بنك فى مصر وهو البنك الأهلى ورأس اتحاد البنوك، واتحاد المصارف العربية، وهو يشغل حاليا منصب رئيس البنك التجارى الدولى.. فقد فتح عبدالعزيز على العمل المصرفى الذى وصفه بأنه منذ بدايته وحتى 6 سنوات مضت كان عملا من أعمال الهواة.. وحقلا للتجربة والخطأ، ولم يكن رئيس أي بنك يعرف ما هو سعر الفائدة؟ وما هى أذون الخزانة بل وما هو الائتمان أصلا؟! ولم يحدث الاصلاح الحقيقى إلا مع بداية عام 1997.

■ محمودعبدالعزيز: البنوك كان يديرها هواة لا يعرفون سعر الفائدة ولا ما هو الائتمان

■ الإصلاح الحقيقى للجهاز المصرفى لم يبدأ إلا منذ 6 سنوات فقط!

■ فريد خميس : الهاربون بأموال البنوك ليسوا رجال أعمال بل هبطوا علينا بالبراشوت

■ بعض مسئولى الائتمان كانوا يحصلون على رشاوى تصل لنصف قيمة القرض!

□ متابعة: محسن حسنين

وحذر عبدالعزيز من فتح الملفات القديمة لاتحاد البنوك لأن ذلك سيكون بمثابة كارثة.. وفتح النار على السياسات المالية والنقدية بل والسياسة الاقتصادية كلها التى تتعامل مع القطاع الخاص على طريقة الشخص الذى دعا شخصا آخر على الغداء دون أن يحدد موعدا لذلك ولا مكانا..!!

إن ما دار على مدى أكثر من 4 ساعات داخل قاعة الاجتماعات الأنيقة فى أحد فنادق الخمس نجوم المطلة على نيل القاهرة.. هو رصد قد نختلف أو نتفق معه، لواقع الاقتصاد المصرى وماضيه.. وأهميته تنبع من أنه صادر عن اثنين شاركا في صنع القرار أو على الأقل كانا قريبين من دائرة صنعه لفترة ليست قصيرة!

والندوة التى نظمها مركز القاهرة للمعلومات الاقتصادية بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال البريطانية البيبا شارك فيها الى جانب عبدالعزيز وخميس كل من الدكتور أحمد الغندور رئيس بنك مصر العربى الأفريقى وعضو مجلس إدارة البنك المركزى لفترة طويلة، والسفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ود. أحمد جلال مدير عام المركز المصرى للدراسات الاقتصادية وعدد كبير من خبراء الاقتصاد والبنوك ورجال الأعمال والصناعة وألقى كلمة الافتتاح أحمد أبوشادى مدير عام مركز القاهرة.

بداية المشكلة

فى البداية يرصد محمود عبدالعزيز الرئيس السابق لاتحاد بنوك مصر ورئيس البنك التجارى الدولى بداية مشكلة البنوك فى مصر فقال انها لم تبدأ هذه الأيام فقط، لكنها بدأت مبكرا..

فالبنوك فى مصر مرت بـ 3 مراحل أساسية حيث مرت في البداية بمرحلة الهواية حيث كان كل العاملين فى البنوك هواة. لم نكن نعلم ماذا يعنى سعر الفائدة؟!

فالقروض كانت يتم تسعيرها كما يتم تسعير أى سلعة أخرى..!

وكانت الوحدات الانتاجية فاقدة للموارد الذاتية.. فنسبة القروض إلى الملكية فى القطاع الخاص فى السبعينيات من 3 إلى 4 أمثال، وفى القطاع العام من 7 إلى 8 أمثال!

ويشير إلى أن معظم العاملين فى البنوك آنذاك لم يكن يدركون معنى الائتمان، حيث كانت القروض تصرف بأوامر حكومية للشركات.

وقال إنه اعتاد على أن يصرف قروضاً بأوامر حكومية للحديد والصلب وكيما.

كان الجميع هواة وأخطر أنواع الهواية هى البنوك فالذين كانوا على رأس البنوك لم يكونوا يعلمون شيئا..!!

والدفعة الأولى التى دخلت الاقتصاد في ذلك الوقت كما يصفهم عبدالعزيز كانوا ضحايا يستحقون البكاء عليهم لا معاقبتهم!!

حتى المستثمرين .. ضحايا فقد اشتروا الدولار بـ 40 قرشا آنذاك ثم طلب منهم أن يردوه للحكومة بـ 250 قرشا..!

ويقول عبدالعزيز ان البنوك دفعت فاتورة ضخمة سواء فى مرحلة الهواية فى البداية أو فى المرحلة التى تلتها وهى مرحلة التجربة والخطأ.

وهو يرى أنه ليس من المصلحة أن ننظر إلى الوراء إلا إذا كان بغرض الاستفادة من دروس الماضى، لأن من أخطأ من العاملين فى البنوك اما أخطأ عن جهل وهذا له عذره أو أخطأ عن عمد ولغرض فى نفسه وهذا يجب محاكمته، لأن من قبض يجب القبض عليه!

ويحذر عبدالعزيز من فتح ملفات اتحاد البنوك القديمة.. لأنها ستكون بمثابة كارثة.. فلا يجوز فتح الملفات القديمة!!

ويقول إن هناك سياسة خطائة يتبعها المسئولون عن الجهاز المصرفى تقضى بعدم السماح بإفلاس أي بنك، ولذلك قامت البنوك العامة بانتشال 6 بنوك رغم أخطائها ورغم أنه لم يكن هناك مفر إلا اعلان إفلاسها.

ويشير إلى أن ذلك حدث منذ عام 1997 فى فترة الافاقة والانعاش التى مرت بها البنوك المصرية والتى تلت مرحلة التجربة والخطأ.

ويقول إنه فى مختلف المراحل التى مرت بها البنوك، تطور دور القطاع الخاص فبعد أن كان نصيبه من الائتمان 23٪ فقط، والباقى للقطاع العام قفز نصيبه إلى 75٪ خلال 6 سنوات فقط، خلال مرحلة الإفاقة.

ويؤكد عبدالعزيز على أن البنوك لم تتعرض لاية ضغوط فى تلك الفترة لتمويل مشروعات بعينها، فيما عدا المشروعات الكبرى.

ويشير إلى أنه ليس كما يعتقد البعض فإن القطاع الخاص هو أضعف أطراف اللعبة فى السوق، ولا أبالغ إن قلت انه لا يتنفس إلا بإذن..!

وعندما بدأت عمليات تحرير الاقتصاد لم يكن هناك سوى 30 أو 40 من رجال الأعمال الذين يمكنهم أن يدخلوا فى استثمارات جديدة وبعضهم لم يكن لديه المال. ولذلك تمت دعوة عدد من هؤلاء إلى المساهمة فى العديد من المشروعات، فكانت نفس الأسماء تتكرر فى عدد كبير من المشروعات، لكن لم يكن باليد حيلة!

الاقتصاد الخفى

ويتطرق محمود عبدالعزيز إلى نقطة أخرى وهى الاقتصاد الخفى، أي الاقتصاد الذي لا يظهر كارقام فى دفاتر الحكومة، وهذا الاقتصاد يمثل الرقم الصعب فى معادلة الانتعاش.

يقول عبدالعزيز ان حجم هذا الاقتصاد تقدره الحكومة بـ 40٪ من حجم الاقتصاد المصرى الذي يزيد على 300 مليار جنيه، فى حين أن د.إبراهيم عويس الأستاذ بجامعة جورج واشنطن يقدره بنسبة لا تقل عن 55٪.

ويشير عبدالعزيز إلى أن هذا الاقتصاد يضم أموال المصريين فى الخارج.

وقد دخل منها فى الفترة من عام 1990 إلى 1992 حوالى 70 مليار دولار عندما اطمأن أصحاب هذه الأموال الى سلامة الاقتصاد والجدية فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى.

ويشير إلى أن هذا الاقتصاد يلعب دوره في أوقات الأزمات إذا ما شعر بالثقة، فأموال المصريين بالخارج لن تعود بالأغانى والشعارات لكن بالاصلاح الحقيقى.

ويقول إن المناخ الحالى جيد حيث بدأت مراحل تطوير السياسة النقدية بتحرير سعر الصرف، ويقوم البنك المركزى بإدارة الاحتياطيات النقدية، وكذلك السيولة، ومن الخطوات المهمة التى اتخذت تعديل نسبة احتياطى البنوك لدي البنك المركزى لأن ذلك من شأنه تخفيف حدة أزمة السيولة التى تنبأ بها عبدالعزيز منذ عام 1997 بسبب انهيار بعض الصناعات، وعدم قيام اتحاد الصناعات بدوره لإنقاذ الصناعة.

لكن عبدالعزيز، مع ذلك يرى أنه رغم أهمية خطوة تخفيض الاحتياطى إلا انها غير كافية ويجب أن توجه السيولة التى ستترتب على تلك الخطوة لإحداث انتعاشة فى السوق إلا أن يتم توجيه هذه السيولة لائتمان يخصص للأصدقاء والحبايب.

الهابطون بالبراشوت!

يضف فريد خميس حال القطاع الخاص فى الوقت الراهن بأنه أصبح مترددا.. خائفا.. يخشى الإقدام على الاستثمار بسبب المناخ غير المواتى الذى تسبب فيه بعض رجال الأعمال الذين هربوا بأموال البنوك.

ويقول خميس: إن هؤلاء هبطوا على مصر بالبراشوت وهم ليسوا رجال أعمال.. ليسوا منا..!

ويشير إلى ان أحد هؤلاء أسس مجموعته بطريقة غريبة وكنا نقرأ نشرة الاكتتاب فى مجموعته ونضحك وكنا نتوقع ان يقع منذ البداية..!

ويستطرد خميس قائلا: هؤلاء أساءوا إلى رجال الأعمال الشرفاء، وهم ليسوا من صنع رجال الأعمال الحقيقيين، ولم يخرجوا من تحت عباءتهم..

وعلى الجانب الآخر. كما يقول خميس فقد أساء بعض رجال البنوك المنحرفين لباقى رجال البنوك، فأصبح المخلصون منهم أياديهم مرتعشة فاللصوص والمرتشون «قدامهم زى القل» وتتلف أياديهم فى حرير، كما يقولون، والمنتجون الشرفاء لايستطيعون التعامل مع مسئولى إدارات الائتمان المنحرفين.

ويكشف خميس عن أن رجال الأعمال كانوا على علم بكل مايدور داخل البنوك وكانوا يعرفون بدقة الرشاوى التى كان يجب ان تدفع لبعض المسئولين فى إدارات الائتمان والتى وصلت فى بعض الاحيان لنصف قيمة القرض اى ان العميل الذى يقترض 5 ملايين جنيه عليه ان يدفع لمسئول إدارة الائتمان المنحرف 2,5 مليون جنيه رشوة!!

ويكشف خميس ايضا المزيد من عمليات الانحراف داخل بعض إدارات الائتمان بالبنوك فيقول: ان المسئولين المنحرفين فى إدارات الائتمان كانوا يوجهون العميل ا لذى يريد ان يقترض لمكاتب معينة معروفة بالاسم للحصول على دراسة جدوى «مضروبة» لضمان الحصول على القرض!

السفير جمال بيومى

د. أحمد جلال

ويقول فريد خميس ان البعض قد يتساءل.. ولماذا لم يبلغ رجال الأعمال الشرفاء عن هذه الانحرافات؟! وردى عليهم ببساطة: إن رجل الأعمال الذى يدير محلا حقيقيا لديه عماله ملتزم بأن يدبر لهم مرتباتهم وأجورهم مع بداية كل شهر لذلك فهو مضطر لأن يعطى «قفاه لكل من هب ودب» حتى تستمر أعماله.

ويشير إلى انه قبل ان يقيم أية استثمارات كان يفعل ما يحلو له لكن عندما أصبح فى رقبته 7500 عامل فانه يتخذ قراراته بروية مراعاة لظروف كل هؤلاء العمال وأسرهم.

المبالغة فى سعر الإقراض

ويتطرق د. نادر رياض رئيس شركة «بافاريا» إلى نقطة مهمة تتعلق بالسياسة الائتمانية فيقول ان من الملاحظ ان هناك مبالغة كبيرة فى سعر الإقراض الذى تفرضه البنوك المصرية عنه فى البنوك الخارجية مما يشكل عائقا كبيرا أمام رجال الصناعة فى مصر لمنافسة أى منتج أجنبى.

فسعر الاقراض بالمارك الألمانى لايزيد على 5٪ فقط، فى حين انه يزيد فى مصر على 15٪ بالجنيه المصرى..

وإذا أضفنا إلى ذلك مصاريف فتح الاعتماد المستندى والنولون ورسوم التخليص وضريبة المبيعات على الآلات والمعدات، فإن هناك فارقا لايقل عن 35٪ بين الأعباء التى يتحملها الصناع المصريون والأجانب ويجب ان يتقلص هذا الفارق إلى 5٪ فقط حتى يستطيع المنتج المصرى التفوق على الأجنبى..

ويصف محمود عبد العزيز ماقاله نادر رياض بأنه كلام خطير فاوضاع الائتمان فى مصر ترتبط بظروف السوق المصرية، وهى بالتأكيد تختلف عن ظروف السوق الألمانية، وغيرها من الأسواق.

لكن مع ذلك ليس فى صالح السوق والاقتصاد المغالاة فى أسعار الإقراض، فكون سعر الفائدة فى تكلفة الاستثمارات الصناعية لا يستأهل كل هذه القيمة فهو يجب ألا يزيد على 5٪ بأى حال من الأحوال وليس 35٪.

لماذا الاعتراض على خصخصة البنوك!

ويتساءل د. أحمد جلال عن أسباب الاعتراض حتى هذه اللحظة على خصخصة البنوك، ويشير إلى ان هناك مقولة سائرة مضادها ان الحكومات بصفة عامة وليس فى مصر فقط تفضل ان تكون لديها بنوك عامة..!!

ويتساءل ايضا لماذا نحاسب شخصا هرب بأموال البنوك دون ان نحاسب المسئول الذى أعطاه القرض.. وظل كما هو فى مكانه..؟!

ويطالب د. جلال بضرورة تطبيق حزمة متكاملة من السياسات الاصلاحية لحل المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى حاليا.

ويتفق معه فى هذا الرأى د. أحمد الغندور الذى يرى ان التقصير الجزئى غير وارد. فالحل هو فى تطبيق الليبرالية بكل جوانبها المختلفة، فلا يمكن نجاح أى حل جزئى أو كامل فى ظل غياب الليبرالية. وحتى القرار الخاص بخفض احتياطى البنوك لدى البنك المركزى فهو حل قد لايكون فاعلا.. لان السيولة التى ستتوافر للبنوك ستمنحها لاصدقائها الذين يحصلون على الأموال دون ان تكون لديهم أى نية لردها.

مواجهة تداعيات 11 سبتمبر

ويرى محمود عبد العزيز ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات أحداث 11 سبتمبر التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، وستؤثر على السوق المصرية، وهى ضرورة تبنى فكر جديد لاعلاقة له بالعقود الثلاثة السابقة بحيث تكون هناك درجة عالية من المصداقية والشفافية، والتخلى عن سياسات «الترقيع» لأنها لم تعد تجدى فى مجال الإصلاح الاقتصادى.

كما يجب ان يكون هناك اعلام قوى ومحايد ومحلل للفكر الجديد، وان يتسم القطاع الخاص باقصى درجات الصدق والأمانة حتى يصبح شريكا فى عملية التنمية، كما يجب على الحكومة ان تعامله كشريك حقيقى طالما أنها أسندت له تنفيذ 70٪ من الاستثمارات.

ومن الضرورى الإسراع باصلاح السياسة المالية لانه من الخطأ ان يكون سعر الضريبة 40٪ فى حين ان السعر فى الدول من حولنا يتراوح مابين 15 و20٪.

ويرى عبد العزيز ايضا ضرورة البدء خلال الشهرين القادمين فى إصلاح مؤسسى سليم لسوق المال، واجبار البنوك على الاندماج..! مع إنشاء مركز معلومات للسوق يظهر مراكز العملاء ويكون تداولها سريا.

ويعرب عبد العزيز عن أمله فى ان تكون الضربة الأمريكية المتوقعة لبعض قواعد الارهاب سريعة وحاسمة لأنها، كما يقول ، قدر!!

وعلى مصر لكى تواجه تداعيات هذه الأزمة ان تقوم بعملية تغيير شامل وتوظيف الإمكانيات التوظيف الكامل بحيث نستفيد مما حدث.

ويؤكد عبد العزيز على ضرورة ان تتوسع الحكومة فى الانفاق حتى لو زاد معدل التضخم وحتى لو زاد العجز فى الموازنة العامة للدولة.

وقال اننا يجب ألا نتوقع فى ظل الظروف الحالية ان تتدفق الاستثمارات الخارجية على السوق المصرية بالقدر المناسب لشهور قادمة لذلك يجب على الحكومة ان تشجع المستثمر المصرى بل وتدلله.

ويتوقع د. أحمد الغندور ان تؤدى احداث 11 سبتمبر وتداعياتها إلى انكماش السياحة وتأثر السياحة والصادرات سلبا ولذلك فهو يختلف تماما مع بعض الذين يرددون بسطحية ان الاقتصاد سيتحسن مقابل الكساد الذى يضرب الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الكبرى..!

ويقول الغندور ان الاحداث الحالية ظاهرها السطحى يشير إلى انها مفيدة وسيستخدمها بعض البيروقراطيين لتشويش العقل المصرى، وسيرددون ان الدولار توقف ارتفاعه دون ان يعترفوا بانهم تأخروا فى رفع سعره لمدة سنتين كاملتين مما أدى إلى استنفاد الاحتياطيات الدولية والنتيجة انها دخلت جيوب المضاربين مليارات الجنيهات دون وجه حق..!

فبحسبة بسيطة.. عندما كان المضارب يشترى الدولار بسعر 340 قرشا فى حين ان سعره الحقيقى هو 380 قرشا فإن هذا استنزاف للاحتياطى، خاصة أن الحكومة السابقة طلبت من البنوك بيع أرصدتها الدولارية والتى بلغت آنذاك 6 مليارات دولار، مما ساعد على ضخ 2,4 مليار جنيه فى جيوب المضاربين، ثم منعت الحكومة الصيارفة من اعلان السعر الحقيقى لبيع وشراء الدولار.

ويطالب الغندور بالشفافية فى المرحلة القادمة.

وقال ان ما نعتبره فى مصر من الأسرار ونحجبه معروف فى كل دول العالم.

ويرى ان إذاعة الأسرار يساعد على محاربة الفساد وتحسين الواقع.

ويشير إلى أنه عندما كان عضوا فى مجلس إدارة البنك المركزى تقدم للمجلس رئيس أحد البنوك بميزانية ومعها قائمة تشير إلى ان 32 عميلا حصلوا على 13 مليار جنيه من أصل 16 مليار جنيه قروضا منحها البنك أى بنسبة 80٪، وقيل وقتها ان النسبة هى 100٪، وقمت بالتأكيد على أنها 80٪ لان ما قد نعتبره سراً سيعلن على الناس بالكامل فى مكان آخر وهكذا.

شماعة جديدة

ويعرب السفير جمال بيومى عن مخاوفه من أن نعتبر أحداث 11 سبتمبر وما يليها شماعة جديدة تضاف إلى مجموعة الشماعات التى نعلق عليها إخفاقاتنا.

ويقول : إنه منذ شهر كان الحديث دائرا عن الكساد الذي يخيم على الاقتصاد الأمريكى واليابانى أي فى اثنين من أكبر 3 اقتصادات فى العالم.. ولذلك فهو يتمنى أن تنتهى الغمة على خير.

ويقول إنه من الضرورى خلق مناخ موات للاستثمار، لاننا لم ننجح في ذلك حتى الآن خاصة بالنسبة للمستثمر الصغير والمتوسط لأن نهضة مصر لن تتحقق بـ 20 مستثمرا كبيرا، فلابد من أن ننهض بالمستثمر الصغير.

ويؤكد على ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية ثابتة وليس سياسة مناسبات، ولابد من أن نقبل التحدى الصعب في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة ولابد من أن نقبل اجتياز الامتحان الصعب فى البنوك والاقتصاد والصناعة حتى ننجح، ولابد من أن نصلح الداخل قبل أن تستفحل أزمة 11 سبتمبر وتداعياتها، ولابد من التوجه للتحالفات العربية وللكوميسا.

أما فريد خميس فيرى ضرورة الالتزام بآليات الاقتصاد الحر وتحديد دور واضح للدولة كحكم وكرقيب. وليس كمنتج، لأن الدولة منافس غير متكافئ، ولابد من إعادة النظر فى السياسة الضريبية، وفى مجموعة القوانين والنظم التى تحكم النشاط الاقتصادى، وخلق بيئة صديقة للأعمال بعيدا عن التمثيليات والإعلانات التى تتحدث عن رجال الأعمال «الحرامية».